الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

محضر اجتماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

عدد 6

تاريخ الاجتماع: 19 فيفري 2025

جدول الأعمال:

جلسة استماع لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة إلى ممثّلين عن جهة المبادرة في إطار نظرها في مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرّخ في 3 أوت 2016 المتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج وبضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره.

- **الحضور:**

الحاضرون: (05) المعتذرون (00) الغائبون (05)

- ❖ افتتاح الجلسة : 14.30
- ❖ رفع الجلسة : 17.00

المداولات:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة استماع يوم الثلاثاء 19 فيفري 2025 إلى ممثّلين عن جهة المبادرة للتداول حول مقترح القانون المتعلّق بتنقيح القانون عدد 68 لسنة 2016 المؤرّخ في 3 أوت 2016 المتعلق بإحداث مجلس وطني للتونسيين المقيمين بالخارج وبضبط مشمولاته وتركيبته وطرق تسييره..

تم في مستهلّ الجلسة تلاوة مقترح القانون ووثيقة شرح الأسباب المرفقة له وبين رئيس اللجنة أنّه تمّ تقديم مقترح القانون من طرف 26 نائبا، وأكّد أنّ اللجنة تدرك أهمية هذا المقترح بالنسبة للجالية التونسية بالخارج وهي حريصة على التعمّق في دراسة التعديلات حتى يكون مقترح القانون في مستوى تطلعات التونسيين بالخارج ويفضي الى بعث مجلس وطني للتونسيين بالخارج متفعّل على أرض الواقع خلافا لما هو عليه في الوضع الراهن.

عند تناولهم الكلمة، ثمّن ممثّلو جهة المبادرة عمل اللّجنة وتفاعلها الإيجابي مع المقترح، ثم قدموا بسطة عن الظروف التي أحاطت بسن قانون 2016 المحدث للمجلس الوطني للتونسيين بالخارج فبينوا أنّ الجالية التونسية بالخارج سعت جاهدة منذ سنة 2011 إلى ادراج هذا المجلس بالدستور لما له من دور في تبليغ صوتهم والتعبير عن ارادتهم وباعتباره الآلية الأمثل التي تخول لهم المساهمة في اتخاذ القرار من خلال استشارتهم في المسائل الحيويّة التي تهمهم، غير أن المجلس الذي أحدث لم يكن في مستوى تطلعات الجالية حيث سعت الجهات السياسية حينها الى بسط هيمنتها عليه لأغراض انتخابية ولم تكن تركيبته لتسمح بتمثيل الجالية بالخارج ولا التعبير عن مشاغلها باعتباره يضم 18 عضوا ممثلين عن المنظمات كما أن الأمر الترتيبي لم يصدر الا بعد 3 سنوات (تمّ تفعيله يوم 10 سبتمبر2019) ولكل هذه الاعتبارات لم يتسن تفعيله رغم رصد اعتمادات له لذلك فإن الغاية من التعديلات الواردة بالمقترح المعروض على اللجنة هي جعل المجلس الوطني للتونسيين بالخارج هيكلا متينا يمثل منصة تواصل بين أفراد الجالية التونسية وآلية فعلية لتمثيلهم والتعبير عن مشاغلهم بعيدا عن التجاذبات السياسية ودعت جهة المبادرة الى الاستئناس بالتجارب المقارنة في كل من المغرب والجزائر والتي اثبتت نجاحها واضطلعت بدور فعلي ومتميز في ربط الصلة بين الوزارات والهيئات المتدخّلة في شؤون الجالية بالخارج وبين الجالية المغربية أو الجزائرية.

هذا وبينت جهة المبادرة أن مقترح القانون الذي تقدمت به يتمحور أساسا حول تركيبة الجلسة العامة وطرق تعيين أعضاءها وهو مبادرة أولية يمكن أن تكون منطلقا لمبادرة تشريعيّة تشاركيّة بين كلّ الأطراف، كما قدمت بسطة عن الجوانب اللوجستية والتقنية لمقترح القانون حيث بينت أن الجالية التونسية بالخارج تمثل كتلة هامة ومتنوعة تزخر بالكفاءات ذات الاشعاع الدولي وبالمستثمرين الذين يتطلعون الى مزيد الإسهام في التنمية بتونس ودعم اقتصادها ومع هذا فهي تفتقر الى هيكل يمثلها على الوجه الاكمل لذا فقد ارتأت جهة المبادرة ادخال عدد من التعديلات شملت تركيبة الجلسة العامة قصد إعطاء تمثيلية أهم للجالية التونسية بالخارج بجميع أطيافها مبينين أن التركيبة الحالية للمجلس لا تمثل هذه الجالية.

كما أكدت جهة المبادرة أنها لا ترى مانعا في تمثيل المنظمات النقابية بالمجلس لكن الاشكال الأهم يبقى في تمثيل الجمعيات باعتبار أغلبها جمعيات من داخل البلاد لا جمعيات بالخارج كما أن نشاط أغلبها يتمحور حول مسألة الهجرة كهجرة أفارقة جنوب الصحراء والحال أنه ليس لهذه الجمعيات أي صلة بالتونسيين المقيمين بالخارج كما أن تكوين جمعية بالخارج أمر جد سهل مهما كان عدد المنخرطين فيها والكثير منها يكون برعاية دولة الانشاء مما يشكل مساسا بالسيادة الوطنية في حال حظيت مثل هذه الجمعيات بالتمثيل داخل المجلس الوطني للتونسيين بالخارج.

من ناحية ثانية فإن التأكيد على تمثيل التونسيين بالخارج من خلال الجمعيات من شأنه أن يحرم فئة هامة منهم أي حوالي 250 ألف تونسي، من التمثيل باعتبار أن الدول التي يقيمون بها تحجر العمل الجمعياتي.

قدمت جهة المبادرة بسطة عن مقترح التركيبة الجديدة للمجلس حيث تضم الجلسة العامة 20 من الكفاءات و20 عبر آلية الترشيحات على أساس الاقتراع على الأفراد خلافا للتركيبة الحالية القائمة على تمثيلية الجمعيات والمنظمات النقابية، وذلك باعتبار شخصين عن كل دائرة انتخابية بالخارج أي لكل دائرة من ال10 دوائر انتخابية بالخارج امكانية التمثيل بفردين من عامة التونسيين المقيمين بالخارج.

أكدت جهة المبادرة أن المجلس الوطني للتونسيين بالخارج لابد أن يكون نابعا منهم وممثلا لهم وقائما على مبدا البناء القاعدي الذي يعتمد الاقتراع على الافراد ومع هذا فإن الجمعيات يمكن أن تكون ممثلة فيه عبر دعم المترشحين كما أن تمثيلية الكفاءات به مسألة هامة جدا لما لهذه الكفاءات من مكانة على الصعيد الدولي وبالتالي فإن استقطابها وتمثيلها في مجلس يجمعها سيكون له الأثر العميق على بلادنا لا فقط على الصعيد الاقتصادي عبر جلب الاستثمارات بل وعلى مختلف الأصعدة الثقافية والسياسية لما لهذه الكفاءات من علاقات دولية متشعبة ولما تحظى به من مكانة وتقدير على المستوى الدولي.

من ناحية أخرى فإن هذا المجلس من شأنه أن يتدارك الاشكال الكبير في تمثيل التونسيين بالخارج نتيجة كثرة الهياكل المعنية بهم وتوزعها بين مختلف الوزارات مما يخلق في أحيان كثيرة تنازع اختصاص سلبي أو إيجابي لذا فإنه من الضروري بعث خطة وزير مفوّض لدى رئيس الحكومة للتنسيق بين جميع الأطراف المتداخلة.

عند تناولهم الكلمة استفسر النواب عن سبب عدم تفعيل المجلس الحالي، كما أثار عدد منهم بعض النقاط حول مقترح القانون المعروض على اللجنة ومنها دواعي استبعاد المنظّمات النقابية والجمعيات من تركيبة الجلسة العامة.

كما استفسر النواب عن مدى مساهمة هذا المجلس في جلب الاستثمارات وتوحيد المؤسسات المعنية بالتونسيين بالخارج وتقليص الخطط في السفارات باعتباره سوف يعنى بمشاغل الجالية التونسية بالخارج وسيساهم في توطيد صلتهم بأرض الوطن وفي هذا السياق اقترح النواب بعث شباك موحد بالمجلس لتسهيل حصول التونسيين بالخارج على الخدمات كما دعوا الى مزيد الإحاطة بهم وتحسين الخدمات المسداة لهم في مجالات كالادخار وتعليم اللغة العربية.

كما لاحظ عدد من النواب أن رئيس المجلس الوطني للتونسيين بالخارج لن يكون مقيما بتونس وهذا من شأنه أن يعطل عمل المجلس وفي هذا السياق استفسروا عن مهام المجلس وطلبوا ضبطها وتحديدها، كما اقترح بعضهم تمثيل التونسيين من أصحاب الإعاقة في تركيبة الجلسة العامة للمجلس كما اقترحوا التنصيص على الحضور الشرفي لمساعد رئيس مجلس نواب الشعب المكلّف بالعلاقات الخارجية ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في أعمال المجلس.

وفي تفاعلهم مع مختلف استفسارات النواب ومقترحاتهم، أكد ممثّلو جهة المبادرة أنّ المجلس الوطني للتونسيين المقيمين بالخارج لم يفعّل رغم توفّر المقرّ ورصد الاعتمادات وتعيين رئيس له، كما أنه لم يكن في مستوى تطلعات الجالية التونسية بالخارج ولم يكن ممثلا لهم.

في ما يخص التبعات المالية، بينت جهة المبادرة أن أعضاء المجلس متطوعون كما أن المجلس سيعقد اجتماعا افتراضيا دوريا واجتماعين حضوريين في السنة يتزامن مع العودة الصيفية أو الشتويّة.

بالنسبة لمسألة تعويض المجلس للهياكل المعنية بالتونسيين بالخارج، أفادت جهة المبادرة أن للمجلس دور استشاري لكنه قادر على تحديد السياسات العامة للتعامل مع التونسيين بالخارج وسيكون له دور تنسيقي بين الهياكل المعنية وبين التونسيين بالخارج.

بالنسبة لذوي الحاجيات الخصوصية، بينت جهة المبادرة أن مقترح القانون لم يقصيهم وبالتالي يمكن لكل راغب الترشح

فيما يخصّ مهام المجلس بينت جهة المبادرة أنّها وردت في الفصل 3 كما أن جهة المبادرة منفتحة لأي إضافة تقترحها اللجنة وبالنسبة لتمثيل الدوائر الانتخابية فإنها محددة على أساس 4 عن كلّ دائرة انتخابية، اثنان من الكفاءات في المجال الذي تتميز به الدائرة واثنان من عامة التونسيين بالخارج.

كما اقترحت جهة المبادرة أن يسند ملف التونسيين بالخارج إلى رئاسة الحكومة عوضا عن وزارة الشؤون الخارجية، لتتولى التنسيق بين مختلف الأطراف المتداخلة في هذا الملف المتشعب.

في خاتمة الجلسة أكد رئيس اللجنة أنّها تدرك مدى أهمية المقترح المعروض عليها بالنسبة للجالية التونسية بالخارج وما تعلقه على المجلس الوطني من آمال باعتباره سيكون منصة تجمعهم وتعبر عن مشاغلهم كما أن اللجنة تدرك أهمية هذا المجلس بالنسبة لبلادنا باعتباره سيدعم الروابط بين التونسيين بالخارج ووطنهم الأم وسيكون قاطرة للنمو تحفز التونسيين بالخارج على مزيد الاستثمار في بلادهم.

هذا وقرّرت اللجنة مواصلة جلسات الاستماع في شأن مقترح القانون إلى عدد من الأطراف المتداخلة:

- ✓ رئاسة الجمهورية
- ✓ رئاسة الحكومة
- ✓ وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج
- ✓ وزارة الشؤون الاجتماعية

رئيس اللجنة	مقرّر اللجنة
أيمن البوغديري	أسماء الدرويش